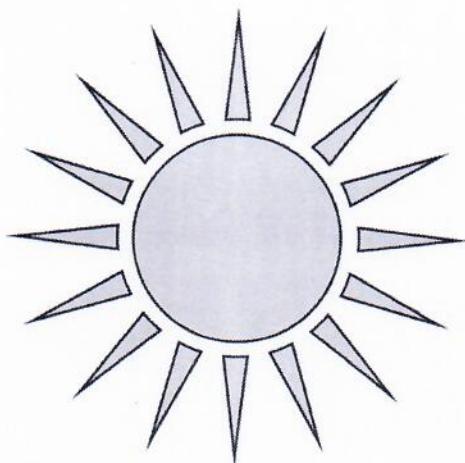


مساهمة حزب النهضة والفضيلة



مقدمة بين يدي اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد

الرباط : يناير 2020 م - جمادى الأولى 1441 هـ

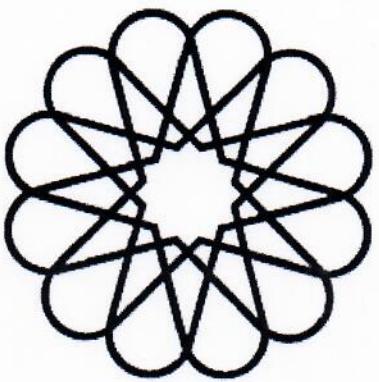


مساهمة حزب النهضة والفضيلة



مقدمة بين يدي اللجنة الخاصة
بإعداد النموذج التنموي الجديد

الرباط : يناير 2020 م – جمادى الأولى 1441 هـ



النموذج التنموي الجديد

منطلقات ومدخلات

مقدمة:

يعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، عن تكليف لجنة خاصة بإعداد مقترن مشروع النموذج التنموي المغربي الجديد، يكون جلالته قد وضع لبنة أخرى في مسار الإصلاح الشامل الذي يتوجه منه الإيجابة على التطورات المتتسارعة التي يعرفها عالم اليوم، وال حاجيات المتزايدة وللمواطن المغربي في إيجاد الحلول الملائمة للتقليل بين الفوارق الفئوية والحد من التباينات الحالية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبتعيين جلالته لأعضاء اللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، تحت رئاسة السيد شكيب بنموسى، يعبر جلالته عن حرصه الأكيد على إيلاء عنایته المولوية السامية بإشراك الكفاءات الوطنية في عملية صياغة بدائل أفضل لنهاية البلاد والمرور بتقدمها وتطورها إلى السرعة القصوى التي ستتمكن بلدنا الحبيب من العبور إلى ضفة البلدان المؤثرة في مسارات التنمية على مستوى العالم. وإن حزب النهضة والفضيلة إذ يثمن هذا التوجه الملكي نحو إرساء عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تقود أي مجتمع نحو البناء والإعمار وتوسيع لقاعدة اقتصادية متينة تأخذه حتما نحو مراقي التطور الحضاري، فإننا نرى وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الشروط الدنيا للإقلاع التنموي، أجملناها أدناه في ضرورة الاستثمار في حالة الاستقرار التي ينعم بها بلدنا والله الحمد، من أجل الدفع بعملية التنمية إلى مداها الأقصى وتبويه المغرب المكانة اللائقة به في مصاف كبريات الأمم، واعتماد النموذج التنموي الجديد على الإنسان كعماد وهدف للعملية التنموية، واعتبار استكمال البناء الديمقراطي والمؤسسي ومحاربة الفساد أساسا لهذا النموذج التنموي، مع تبيان رؤية الحزب على المستوى العملي وال البرنامجي لتحقيق هذا المبتغي النبيل.

ولقد اعتمدنا في هذه المذكرة على برنامج الحزب الذي تضمن اقتراحات ونقاطا إجرائية نرى أنها تشكل مدخل لا بد منها لتحقيق النقلة النوعية للنموذج التنموي المغربي، كما أجرى الحزب مشاورات موسعة مع قاعدهه الحزبية، ونظم جلسات مع كفاءات وخبراء في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتنمية المستدامة، قصد الخروج برؤية متكاملة، تسعى من خلالها إلى القيام بدورنا كحزب سياسي في الإسهام بفعالية في النقاش الوطني الهدف إلى الدفع بسلسلة الإصلاح الديمقراطي والمؤسسي الاقتصادي والاجتماعي إلى مداه، والله الموفق وهو يهدى سوء السبيل.

في مقومات النموذج التنموي:

أولاً- الاستثمار في الاستقرار:

إن مسيرة الإصلاح ببلادنا يجب أن تعزز بالاستثمار في الاستقرار، هذا الاستقرار الذي يعد فرصة تاريخية للنهضة والإقلاع، في محيط عربي وإقليمي ودولي، يغلي بالحروب والنزاعات، وهكذا أصبح المغرب بفعل ظروفه الإيجابية مجالاً لجذب الاستثمارات الاقتصادية الوطنية والأجنبية، بما يفتح البلاد أمام تطور اقتصادي هائل وإنضاج شروط التقدم الشامل الذي لن يتحقق دون استكمال بناء المؤسسات، والتنزيل الديمقراطي السليم للدستور، والضرب على أيدي المفسدين العابثين بمصير الشعب المغربي ومقدراته المادية والطبيعية.

وإن من الأخطار الخدقة بالاستقرار في بلادنا حالة الاحتقان الاجتماعي التي تولدت عن إحساس فئات كثيرة من الشعب المغربي بالحيف الاجتماعي والاقتصادي، مما يتطلب القيام بإجراءات عملية للحد من حالة الاحتقان هاته، بشكل تؤطره مضامين الخطاب والتوجيهات الملكية الداعية إلى تحديد النظر في النموذج التنموي المغربي، وتوفير سبل الرفاه والاكتفاء لكافة أفراد الشعب المغربي عبر إطلاق الأوراش والإصلاحات الهيكلية الكبرى الكفيلة بالرفع من ظروف عيش المغاربة وتحسين شروط التمتع بحياة يومية كريمة ولائقة.

ثانياً- الإنسان هدف التنمية:

إن الإنسان باعتباره كائناً اجتماعياً، هو المعنى بعملية التنمية، وهو المعنى بعملية التغيير التي تطال نظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والإنسان هو الفاعل الرئيس في عملية تحول أي مجتمع من التخلف الاجتماعي إلى التقدم الحضاري، وبما أن جوهر العملية التنموية هو العنصر الإنساني فإن أي نموذج تنموي جديد يتونحي النجاح والفعالية، يجب أن يرتكز على البرامج والمشروعات الرامية للنهوض به وزيادة معدل الرفاهية لأفراد المجتمع.

وبذلك تصبح التنمية بهذا المفهوم، عملية تغيير في المشروع الاجتماعي، ويصبح النموذج التنموي الجديد بدليلاً متقدماً عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي، وسبيلاً إلى تحديد أساليب الإنتاج، ووسيلة للقضاء على كل معوقات التقدم والتحديث ثقافياً واجتماعياً، ومحالاً للوصول

بالإنسان المغربي إلى حد أوف من مستويات العيش الذي يضمن حق المواطن في استثمار قدراته وتوفير حاجياته الأساسية من تعليم وصحة وسكن لائق وعمل مناسب، فضلاً عن استباب الأمن الاجتماعي والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص والانتفاع التام بالخدمات العمومية، بما يحفظ الكرامة ويحترم الشروط والمعايير التي يكفلها الدستور والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

إن العمل يجب أن يتوجه بالأساس نحو بناء الإنسان، هذا الإنسان الذي سيعمل ويسهر على تنزيل أي نموذج تنموي سيتم اقتراحه، وبناء الإنسان يجب أن يبتدئ من الاهتمام المتواصل والدائم بقطاع التعليم والتربية على القيم الأخلاقية والدينية والوطنية.

أما مع النكسة التي أصابت جل النخب في المغرب الراهن، السياسية منها والفكرية والاقتصادية وخاصة السياسية، يظهر أنه مهما كانت هذه النماذج التنموية ناجحة ومتطرفة وعالية الجودة، فالإنسان أو المسئول الضعيف التكوين والمنعدم الضمير والغير محصن أخلاقياً ووطنياً، من الصعب عليه تنزيل هذه النماذج تنزيلاً سليماً، وسنكون غداً أو بعد غد في حاجة لصياغة نماذج تنموية أخرى لمواجهة اختلالات من نوع آخر، لا قدر الله.

ثالثاً- الديمقراطية شرط التنمية

يعتبر حزب النهضة والفضيلة أن البناء الديمقراطي هو عملية تحديد ثقافي واجتماعي وسياسي ومؤسساسي، تعبّر عن أهداف وطلعات غالبية أفراد المجتمع في بناء دولة وطنية حديثة، تكون فيها المواطنة المتساوية المحك الأساس للوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات، وجوداً يحقق المساواة والتنوع، ويسمح بإدارة متوازنة لقضايا وقيم التنوع، والمشاركة، وتداول السلطة، والمحوار، والاختلاف، كل ذلك على قاعدة الوحدة الوطنية، ووفق منظور استراتيجي قائم على مراعاة المصالح العليا للبلاد.

ويرى الحزب أن الآليات الكفيلة بتحقيق استكمال البناء الديمقراطي تمر عبر تعزيز ثقة المغاربة في المؤسسات، وخلق مناخ سليم وشفاف يمنح الثقة لكل الفاعلين من خلال تطبيق التنزيل الأمثل لمقتضيات الدستور باعتباره يشكل نواة صلبة للمشروع الاجتماعي الديمقراطي، بدءاً بالمصادقة على كل القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور، وتفعيل الجهة الموسعة لبناء مغرب متعدد ديمقراطياً

على أساس التضامن والتناسق والتوازن في الصالحيات وتفادي تداخل الاختصاصات وتضاربها وانتهاج اللامركز، مما يحقق نجاعة مثلى على مستوى الحكومة الترابية.

كما أن المناخ الديمقراطي ينبغي أن يؤسس على توطيد علاقات سياسية وطنية تبني على شفافية الحوار واحترام الآخر، ومناهضة كل أشكال الإقصاء والتهميش، والعمل على إفراز نخب جديدة تتتوفر على عنصري الشباب والكفاءة.

ومن هنا نخلص إلى القول بأنه لا تنمية بدون نظام سياسي عادل وديمقراطي، فالديمقراطية هي الحل، لكن الديمقراطية الحقيقة لها مقومات وشروط وقيم ومبادئ، وهي عكس الديمقراطية المزيفة التي تنتعش في الدول المتخلفة.

إن الديمقراطية تقتضي أولاً وقبل كل شيء عدم الاقتراب من الغش والتدليس والتزوير، وتقتضى ثانياً الوعي المرتفع عند كافة المواطنين، وهذا الوعي المرتفع لا يتحقق إلا بالقضاء على الأمية والجهل والتهميش، وتقضي ثالثاً، قدرة المواطن على الاختيار الصحيح للبرامج التي يتم التصويت عليها عند كل استحقاق، وأن يكون هذا الاختيار حراً بدون ممارسة الضغوط والإكراه أو الإغراءات بمال أو غيره من الامتيازات الموعودة والمصالح الشخصية.

إن إصلاح الوضع السياسي في البلاد هو المفتاح الضروري لكل نموذج تنموي.

رابعاً - لا تنمية بالتطبيع مع الفساد

إن النزاهة كقيمة حضارية عالية، هي إحدى أدوات الحكومة الرشيدة على المستوى السلوكى الفردي والجمعي، تتأتى عبر محاربة خطر الفساد و السيطرة على مداخله، وإذا كان المغاربة يفتخرن بكونهم يعيشون في بلد بمنجزات عصرية ومؤسساتية، إلا أنهم يعتبرون هذه المنجزات ناقصة، ما دام المواطن شاهداً بشكل يومي على انتشار الفساد وأخيار النظام القيمي خاصة داخل القطاع العمومي الذي يعتبر قاطرة التحديث ومحرك التنمية، لذلك فالنموذج التنموي الجديد ينبغي على التصدي لآلية الفساد والسيطرة على هذه الظاهرة التي تحولت في غضون سنوات إلى منظومة مهيكلة، تتجاوز سلطتها سلطة الدولة نفسها.

إن الفساد المالي والإداري والرشوة والزبونية أصبحت اليوم أكبر آفات المغرب الحديث، والمعطل الحقيقي لتنميته، إذ لا تقدم ولا تطور ولا تنمية ولا استثمار وطني أو أجنبي في ظل تحكم مafias

الإدارة والمال والمhydrates والعقار والانتخابات وغيرها في مفاصل الشأن العام تديره حيثما دارت مصالحها وأهواها.

ويعد موضوع اغتصاب الأراضي الجماعية من لدن أصحاب النفوذ، وسوء توزيع الأراضي والأملاك بما فيها تلك التابعة للدولة، أحد أكبر الاختلالات التي تعبّر عن عقلية الهيمنة والزبونية لدى فئات من المفسدين، حيث استفاد الكثيرون من هذه الامتيازات بدون وجه حق، مما يجب معه مراجعة هذا الاختلال وإعادة توزيع الأراضي الفلاحية بشكل يستفيد منه طوابير خريجي المدارس والمعاهد الفلاحية الذين لا يجدون فرصة لاستثمار خبراتهم وطاقتهم العلمية والإنتاجية.

وهكذا فإن الحزب يرى أن قانون التصريح بالممتلكات، الذي وإن كنا نعتبره إنجازاً قانونياً مهما بلبلنا فإننا نعتبره غير تام إلى حين إصدار قوانين متممة له تدخل بعض الفئات التي لم يشملها القانون تحت طائلة المساءلة والمحاسبة، وهي الفئات المشكلة من بعض كبار المسؤولين مع شمول المتابعة لكل عائلات وذوي الأشخاص المعنيين بالقانون، والتعجيل بتنفيذ الأحكام المترتبة عن تطبيقه.

كما أن المجلس الأعلى للحسابات ينبغي أن يلعب دوره كاملاً في ممارسة مهامه الرقابية والتبعية، في تساوق تام مع المؤسسات المنوط بها ممارسة مهام القضاء على الفساد ومحاسبة المفسدين، هذا فضلاً على أن مؤسسة من طينة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة لم يتعد دورها لحد الآن الجانب التحسسي، وذلك لضعف مواردها البشرية، وقلة صلاحياتها بالمقارنة مع حجم الفساد وانتشار آفة الرشوة، فيما دورها ينبغي أن يتعدى ذلك إلى محاسبة مستغلي النفوذ والمحسوبيّة، والضرب على أيديهم والخلولة دون تفشي وبائهم، لذلك وجب على الحكومة دعمها وتقويتها أدائها بتبع قرارتها وتوصياتها، وإحداث جهاز قضائي خاص بمراقبة عملها، يضم قضاة متخصصين في جرائم الأموال، ووضعه رهن إشارة الهيئة للإسراع بالمتابعة والحكم.

لذلك فإننا نرى أنه حان الوقت لعقلنة عمل جميع أجهزة الدولة على مستوى الهيكلة وطرق أداء الوظائف الإدارية وإجراءات إنجاز الخدمة العمومية، بما يستجيب مع قواعد التصرف الحديث، ومبادئ الحكامة الرشيدة حيث بات من الأكيد وجود علاقة سلبية بين سوء الحكامة واستشراء الفساد.

المحددات القانونية لمشروع النموذج التنموي

وضع الخطاب الملكي في دورة افتتاح البرلمان في أكتوبر 2017، دعائم مشروع النموذج التنموي الجديد فيما يلي: "المعاربة اليوم يحتاجون إلى التنمية المتوازنة والمنصفة تضمن الكرامة للجميع، وتتوفر الدخل وفرص الشغل وخاصة للشباب وتساهم في الاطمئنان والاستقرار والاندماج في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية، وتعزيز التغطية الصحية وتسهيلولوج الجميع إلى الخدمات الاستشفائية الجيدة في إطار الكرامة الإنسانية".

أولاً: اعتماد البعد المحتل / العدالة المجالية

إن من ركائز المشروع التنموي الجديد إرساء العدالة المجالية، وإن من شأن اعتماد هذا النموذج للبعد المحلي (الجهة أو الإقليم) حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية وإطلاق حركة تنمية تستثمر الامكانيات والطاقات المتوفرة في كل جهة أو إقليم عبر التوزيع العادل للثروات، وسيخفف ذلك من ثقل تمركز إنتاج وإعادة إنتاج الثروات في محاور مجالية بعينها كالدار البيضاء سطات مثلا، وإن من شأن تكريس ميثاق اللاتركيز الإداري وتفعيله بشكل إيجابي وفعال أن يكون عاملا حاسما في تدعيم نظام الجمهورية المتقدمة المنصوص عليها في الدستور.

ويرى الحزب أن تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي يجب أن يكون في قلب المقاربة المجالية، فإنه لا بد من توفير الآليات القانونية لدمج الاستراتيجيات القطاعية وتوحيدتها على مستوى الجهة بشكل يساهم في التأثير الأساسي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية يظهر أثره على الساكنة عبر خلق فرص الشغل والتقليل من العدد المتزايد في أرقام العاطلين، وذلك لا يتاتى إلا من خلال خلق ثروة عبر مؤشرات معقولة للنمو في أفق إنتاج تنمية مستدامة، وهذا يستدعي منا جميعا - الدولة والقطاع الخاص ومنتسبين وسلطات محلية وجهوية - وضع استراتيجية شاملة للتنمية تعمل على تشجيع الحكومة في التدبير ورؤيتها مندمجة لمختلف أبعاد السياسات الاقتصادية والقطاعية على مستوى الجهة والاستثمار في التعليم والتجهيزات الأساسية والخدمات الصحية والثقافية.

ثانياً: اللاتركيز الإداري

يشكل نظام اللاتركيز الإداري أحد الخيارات الاستراتيجية لتحقيق نموذج تنموي فعال، وذلك لتأهيل الجهة لمواجهة التحديات التي تفرضها الظرفية، وبالتالي فإن اللاتركيز الإداري يبقى دعامة أساسية لمتطلبات التنمية المستدامة، ويظهر من الناحية القانونية أن هناك علاقة جدلية بين الإدارة المحلية جهوية وإقليميا في علاقتها بنظام اللاتركيز الإداري.

وحيث أن الحزب يرى أن من شأن تطبيق اللاتركيز الإداري بشكل إيجابي وفعال أن يسهم في حسن سير الإدارة المحلية، وذلك بإعطاء الموظفين على مستوى الإدارة المحلية مزيداً من الصالحيات دون الرجوع إلى الإدارة المركزية للجسم في كثير من القضايا التي تحتاج إلى السرعة في اتخاذ القرار، وبالتالي تظهر أهمية هذا النظام في التدبير الجهوي والمحلي لبلوغ الحكامة الترابية الجيدة ونقل صلاحيات مركزية للمصالح الخارجية.

ويرى الحزب أن في غياب لاتركيز جيد، فإن الإدارة المحلية ستظل تعاني من التمظهرات السلبية التي تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية محلياً وجهرياً لأن الإدارة المحلية تعاني من ضعف آليات الحكماء والنحاعة وجودة الخدمات في ضوء استشارة الإدارة المركزية بكل الصالحيات الأمر الذي يتعمد معه تدعيم مسلسل اللاتركيز الإداري بقصد مواكبة ومصاحبة الدينامية والحركة الجديدة التي ستعرفها الجهة ويرى الحزب أنه لابد من توضيح دور الإدارة المركزية وحصر مهامها فقط في التأطير والتوجيه والمراقبة.

ثالثاً: الإصلاح الضريبي

يرى الحزب أن الإصلاح الضريبي يجب أن يكون في قلب النموذج التنموي الجديد وذلك بسن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية والمحلية، وتعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتسهيل طرق الطعن في ما يتعلق بالنظام الضريبي المحلي والجهوي، وإنعاش كذلك المناطق الحرة ومناطق التصدير على المستوى الجهوي عاماً، وتطبيق أفضل القواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة نطاق تطبيق الإعفاء

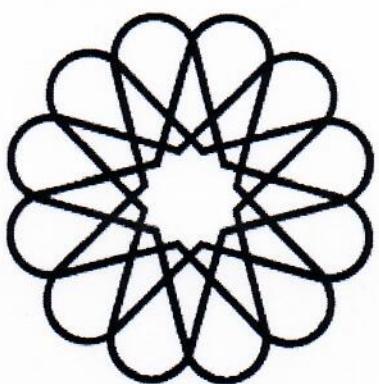
من الضريبة وتقدير الإجراءات التحفizية للمستثمرين الخواص وتخفيف العبء الضريبي المتعلق بعمليات الشراء للمعدات والآلات والسلع والتجهيزات والأراضي الالزمة والسلع والتجهيزات والأراضي الالزمة لانجاز الاستثمار على المستوى الجهوي مع تخفيض نسب الضريبة المفروضة على الأرباح والدخول.

وحيث أن الحزب يرى أن انعدام الشفافية في النظام الضريبي وعدم التنصيص على الشفافية المطلوبة في المساطر الواجب سلوكها يجعل المستثمر تحت رحمة نظام ضريبي يعيق التنمية المستدامة ولهذا السبب يطالب الحزب بتحميم كل الأحكام المتعلقة بالقوانين الضريبية في إطار مدونة جامعة مانعة تقي المستثمر من كل المفاجآت المستقبلية.

رابعاً: تشجيع الاستثمار عبر ميثاق جديد وفعال للاستثمار .

حيث أن الاستثمار عبر الجهة يتطلب وضع ميثاق استثماري للجهة يراعي ما يلي:

- أن تكون جل مواده مصاغة صياغة دقيقة لا تحتمل أي تأويل.
- التنصيص على قواعد الحكومة.
- اقتراح نظام امتيازات أفقى موحد وأنظمة قطاعية جهوية تكميلية بحسب خصوصية كل قطاع على حدة وكل جهة أيضا على حدة.
- منح امتيازات إضافية للمشاريع التي لها طابع جهوي ومحلي.
- تقييم تجربة المراكز الجهوية للاستثمار مع إعداد الإطار القانوني الملائم يكون هدفه المزيد من الفعالية والشفافية واحترام قواعد الحكومة وتحقيق الإدارة المحلية وتأهيل اليد العاملة إداريا وجهويا ومحليا.
- إعداد الإطار القانوني على مستوى الاستقبال والمواكبة لتقدير البرامج الاستثمارية الجهوية والإقليمية.
- ولابد من إحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار وتبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستوى الجهوي وذلك باعتماد أجل شهر للرد على الطلبات المتعلقة بالاستثمار وعدم الجواب داخل الأجل بعد بحثها موافقة من قبل الإدارة.
- لابد من اعتماد مبادئ الحكومة الجيدة في الجودة والتدبير والشفافية ولابد من إخراج ميثاق الاستثمار بتفعيل إصلاح المراكز الجهوية بتمكينها من الصالحيات وذلك بالموافقة على القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين عوض الإجماع.
- ولابد أيضا من تجميم كل اللجان المعنية بالاستثمار في لجنة جهوية موحدة بدل لجان مشتتة تعوق الاستثمار.



الرؤية البرنامجية

إجراءات لتنزيل النموذج التنموي الجديد

إصلاح العدالة

تعتبر العدالة المحك الأساسي لكل تقدم وتطور في المجتمعات المتقدمة، فالجتمع الذي يعم فيه الاستبداد والظلم وتتسيد فيه الرشوة والمحسوبية والزبونية، لا يمكن أن يتقدم ولا يمكن أن يتحقق ما تتطلبه التنمية من استقرار وأمن وأمان، وصيانة لكرامة المواطن.

فالعدالة هي التي تضبط كل الموازين وتردع كل مستبد وتقهر كل فاسد.

إن غياب العدالة وتفشي الظلم وانعدام الإنفاق من المجتمع ينفر كل المستثمرين الأجانب ويحيف المستثمرين المحليين ويشجع على هجرة الكفاءات الوطنية ولجوئهم حيث ينعمون بالاستقرار والحرية والاعتراف.

تطوير الفلاحة

لحل مشاكل العالم القروي عامة والقطاع الفلاحي خاصة، يرى الحزب لا بد من اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

1. تفعيل دمج القطاع الفلاحي في استراتيجية إعداد التراب الوطني.
2. تكوين وتأطير الفاعلين في المجال الفلاحي عبر خلق مؤسسات ميدانية مختصة، ودعم المكننة من أجل رفع الإنتاج، ووضع رسوم تفضيلية خاصة باستعمال الطاقة في المجال الفلاحي.
3. النهوض بقطاع البحث الزراعي وذلك بتمكينه من الوسائل المادية والبشرية.
4. إنشاء مجالس جهوية متعددة الاختصاصات يمثل المتنيرون وممثلون عن القطاعات ذات الصلة بالفلاحة.
5. توجيه القطاع الفلاحي إلى إنتاجية تتوافق مع المعاهدات الدولية، وإلى اكتفاء ذاتي يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطنين.
6. ترشيد استعمال المياه في الفلاحة بتعظيم التقنيات الحديثة للري، والاعتماد على أصناف زراعية تتماشى وطبيعة كل منطقة على حدة.
7. تملك الأراضي الفلاحية خصوصاً التابعة للدولة وأراضي الجموع، وأراضي الكيش، وللملك الخاص للدولة، وتشجيع الفلاحين على ضم الأراضي.
8. التسريع من وثيرة التحفيظ العقاري وتبسيط المساطر المتعلقة به مع خفض الرسوم بالنسبة للفلاحين.

9. الرفع من إنتاج الزيتون وتحسين جودة الزيوت بإدخال تقنيات حديثة لمواكبة المنافسة الشرسة مع دول الضفة الشمالية لخوض البحر الأبيض المتوسط.
10. تشجيع الزراعات خصوصا منها الطبية والعلطورية، وتشجيع البحث العلمي ذي الانعكاس الاقتصادي المنفي.
11. تغطية شاملة في مجال الطب الحيواني، وتأطير قطاع تربية الماشي بعدد كافي من البياطرة والتقنيين المتخصصين في المجال مع تحفيزهم ومراعاة ظروف عملهم.
12. إنشاء مرصد وطني لمتابعة الأوبئة والأمراض الحيوانية لتفادي أي دخول أو انتشار أي مرض تكون عواقبه وخيمة على الثروة الحيوانية و المواطن، وكذا مد هذا المرصد بمتخصصين أكفاء للوقوف على الحالات عن كثب.
13. وضع قوانين سهلة وبسيطة لخلق مجموعات فلاحية ذات أهداف موحدة، لتطويرها فيما بعد إلى جمعيات أو فدراليات أو تعاونيات مع إعطائهما نفس الامتيازات الممنوحة لهذه المؤسسات الممنوحة لهذه المؤسسات الأخيرة.

تطوير النسيج الصناعي و دعم المقاولات الصغرى و المتوسطة

1. تحين ميثاق الاستثمار لتشجيع الأنشطة الصناعية خاصة عبر خفض عتبة الاستثمار إلى 100 مليون درهم و رفع مستوى الدعم،
2. تقليل معدل الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة بنقطة واحدة سنويا.
3. تحديد معدل الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا في 15% في حدود سقف رقم معاملات لا يتجاوز 10 ملايين درهم.
4. تشجيع المجتمعات الصناعية القطاعية الخاصة بالمقاولات الصغرى و المتوسطة و تشجيع نقل التكنولوجيا.
5. انتهاج إستراتيجية لتنمية الصادرات + 15% سنويا (دون الفوسفات).
6. دعم العرض التصديري عبر استغلال كل الفرص المتاحة خاصة على مستوى الإستراتيجية القطاعية.
7. تعزيز المخصصات المالية لصندوق دعم الصادرات.
8. تخصيص مواكبة خاصة للصادرات الموجهة للقاراء الإفريقيية من خلال رصد نسبة لا تقل عن 30% من الإعتمادات المرصودة لصندوق تنمية الصادرات لهذه الغاية.

9. تشجيع تنظيم الشركات المصدرة في شكل تجمعات و تكتلات لتنمية قدرتها على ولوج الأسواق الأجنبية.

الرفع من المجهود الاستثماري العمومي

تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى والإستراتيجيات القطاعية:

1. الطرق السيارة- الطرق السريعة- السكك الحديدية- الموانئ- السدود.
2. مواصلة برامج مخطط المغرب الأخضر وميثاق الانشاق الصناعي ورؤيا 2020 للسياحة.
3. مواصلة إنجاز محطات سياحية كبرى.
4. مواصلة إنجاز محطات إنتاج الطاقة الريحية والشمسية.

فك العزلة عن المناطق الجبلية والنائية عبر:

5. إنجاز مشروعات للبني التحتية.
6. تأهيل المزيد من المدن.
7. إنشاء القرى النموذجية.
8. ابتكار آليات جديدة للتمويل عبر تفعيل الصندوق الوطني للاستثمار.
9. تسهيل الولوج في المدن باعتماد بدائل أنبعاث مثل القنابر والأنفاق.
10. تأهيل المدن بالحدائق والمنتزهات، وبالمرافق الرياضية والترفيهية.

إدماج البعد الجهوي في دينامية التنمية

1. وضع إستراتيجيات وطنية مؤطرة لبرامج التنمية الجهوية بناء على عقود برامح بهدف خلق أقطاب جهوية منظورة تكاملي.
2. خلق صناديق جهوية لدعم المقاولة والاستثمار الخاص.
3. إحداث رسم على الأراضي التي ستتم تهيئتها حضرياً لدعم موارد للجهات.
4. تفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات بما يضمن تنمية مجالية متوازنة.
5. تشجيع وتأطير عقد شراكات وتعاون بين الجهات الوطنية والجهات الأجنبية.

تبني نموذج تنموي خاص بالعالم القروي والمناطق الصعبة

1. مواصلة الدينامية التي أحدثها مخطط المغرب الأخضر عبر دعم الفلاحة التضامنية وتسريع إنجاز مشاريع التحويل من زراعة الحبوب إلى إنتاج الأشجار المثمرة: 1 مليون هكتار، مع إقرار إلزامية التحفيظ العقاري.
2. إحداث مدارس ووجهات سياحية تحتزم المعايير البيئة وإحداث 1000 "دار المعلمة".
3. مجال الخدمات والتجارة: تنمية المراكز الحضرية الصغرى، والارتقاء بها إلى مراكز للخدمات ومتزاولة الأنشطة التجارية.
4. وضع برنامج وطني لتطوير المهارات التقنية والمعرفية لساكنة المجال القروي خاصة الشباب بهدف تحسين القدرة التنافسية وإشراك المقاولات المهيكلة في العملية.
5. وضع برامج " أصحاب المشاريع القروية " على مستوى الإعداديات والثانويات القروية.
6. التطبيق الفعلي للقوانين والسياسات التي تهدف إلى وضع برنامج حلول مناسبة لإشكالية أراضي الجموع.

تطوير الشغل وتقليل البطالة: خلق 200.000 منصب شغل سنويا

150.000: نتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي وللتداريب التحفيزية للإدماج في المقاولة.

1. جعل التشغيل من الأهداف الرئيسية للإستراتيجيات القطاعية.
2. تعزيز الموارد المخصصة لصندوق النهوض بتشغيل الشباب برفعها إلى 3 مليار درهم.
3. تحمل الدولة للاشتراكات في الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي لفائدة حاملي الشهادات خلال السنة الأولى لعقد التشغيل (التكلفة: 1,4 مليار درهم) ولنفقات التكوين ومنحة التدريب عن كل حامل شهادة يستفيد من عقد التكوين من أجل الإدماج (التكلفة: 625 مليون درهم).
4. تحسين ملائمة العرض التكويني مع حاجيات سوق الشغل مع إلزامية توفير تدريب مهنية لطلبة التعليم العالي وتشجيع الشركات والمقاولات على استقبال المتدربين.
5. تشجيع عمليات التكوين المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص وفق مقاربة قطاعية (معهد النسيج ومعهد صناعة الصائرات،...).

50.000: نتيجة للتداريب التحفيزية للتشغيل الذاتي

1. تحفيض العبء الضريبي إلى 3% من رقم معاملات الشركات الصغيرة جداً الذي لا يتجاوز مليون درهم في شراء المواد و 2% من رقم المعاملات الذي لا يتجاوز 500 ألف درهم في شراء الخدمات.
2. تحديد سقف التحملات الاجتماعية في 6% من رقم المعاملات مع إقرار إلزامياً لها.
3. تخفيض 3% من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات المنشأة في إطار التشغيل الذاتي.
4. منح تحفيزات ضريبية لشركات التي تخصص حصة من رقم معاملتها في حدود 1 مليون درهم لدعم التشغيل الذاتي.

الحفاظ على البيئة ودعم التنمية المستدامة.

1. تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية.
2. وضع استراتيجية لتطوير الصناعات الخضراء عبر استغلال التمويل الخارجي المخصص لهذا الشأن تمويل الكاربون، والصناديق البيئية.
3. تسريع وثيرة إنهاز البرامج الوطنية للتطهير السائل وتدبير النفايات المنزلية وبلوغ نسب تصل على التوالي إلى 80% و 90%.
4. وضع إجراءات تحفيزية لاستعمال الطاقات النظيفة خاصة داخل الوحدات الصناعية.
5. تغطية 42% من الاحتياجات الطاقية لبلادنا عن طريق الطاقات المتتجددة.

الحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي وعلى التوازنات الخارجية

1. ستمكن هذه الالتزامات من تحسين المؤشرات الماكرو اقتصادية.
2. تحقيق نسبة نمو تفوق 6%.
3. استقرار معدل التضخم في أقل من 3%.
4. حفظ معدل عجز الحساب الجاري في أقل من 2%.
5. بلوغ مستوى للموجودات الخارجية يغطي أكثر من 6 أشهر من الواردات على الأقل.
6. حصر معدل عجز الميزانية في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام.
7. حصر نسبة المديونية في أقل من 50% من الناتج الداخلي الخام.

8. إصلاح نظام المقاصلة بتحصيص 50% من النفقات للدعم المباشر للفئات المعوزة و 50% لدعم أثمان المواد الأساسية.

9. مباشرة الإصلاح الشامل لأنظمة التقاعد بما يضمن ديمومة خدماتها.

العدالة الاجتماعية طريق الكرامة

محاربة الفقر وتوفير خدمات اجتماعية أساسية لفائدة المناطق الهشة

على أساس:

1. إحداث صندوق وطني للتكافل الاجتماعي وتوجيهه خدماته للفئات المعوزة.

2. تحسين معاشات المتقاعدين وذوي حقوقهن عبر الزيادة في معاشات التقاعد بما يتلاءم والحد الأدنى للأجر ودعم مستوى أسعار المواد الأساسية والخدمات الاجتماعية العمومية.

3. إلغاء كل القوانين المستهدفة لوضعية المعاشات.

4. الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

5. توفير الموارد الكافية لتفعيل صندوق التكافل العائلي قصد حماية الطفولة: موارد قارة في حدود 500 مليون درهم.

6. ضمان الالتقائية بين البرامج القطاعية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

7. إصلاح صندوق المقاصلة والإرساء التدريجي للدعم المباشر للأسر بشكل يضمن العيش الكريم.

8. تعليم نظام المساعدة الطبية (RAMED) والرفع من قيمة المساعدات الصحية والدوائية.

9. تقليل نسبة الفقر بالجماعات الأكثر تهميشا إلى أقل من 10%.

10. محاربة الفقر وتوفير خدمات اجتماعية أساسية لفائدة المناطق الهشة.

11. وضع برنامج مندمج لتطوير المناطق الريفية والجبلية التي تعاني من الهشاشة لتعزيز ولوجها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات العمومية والخدمات المنفعية.

تحسين مستوى العرض الصحي وضمان نسبة الخدمات ومراعات التوازن المجالي:

1. إنجاز 5 مراكز استشفائية جامعية جديدة.
2. رصد 4 ملايين درهم لإعادة تأهيل المستشفيات الإقليمية والجهوية.
3. تعزيز شبكات المراكز الصحية للقرب خاصة في العالم القروي.
4. تعزيز الموارد البشرية بـ: طبيب لكل 1000 مواطن.
5. الرفع من مستوى تكوين الممرضين.
6. الالتزام بتكوين 3500 طبيب في أفق 2025.
7. تقديم خدمات صحية جيدة وضمان لوج سهل وعادل لجميع المواطنين.
8. تعميم نظام التغطية الصحية وخاصة نظام المساعدات الطبية لفائدة المعوزين من أجل تقليل الحصة التي يتحملها الأسر من تكلفة الخدمات الصحية إلى أقل من 25% مقابل أكثر من 50%.
9. تحسين المؤشرات الصحية الوطنية وخاصة منها المتعلقة بالأم والطفل.
10. نسبة وفيات الأمهات: 50 لكل 100.00 ولادة حية.
11. نسبة وفيات الأطفال دون الخمس سنوات: 15 لكل 1000 ولادة حية.
12. رفع نسبة الاستثمار العمومي المخصص لقطاع الصحة من الميزانية العامة إلى 8%.
13. وضع برامج وطنية لمعالجة الأمراض المزمنة والمعدية وأمراض الطفولة وحماية صحة المعاك.
14. تحسين أوضاع شغيلة القطاع الصحي مالياً ووظيفياً ومهنياً.
15. تشجيع الصناعات الطبية المتكاملة.
16. دعم وتطوير الصناعات القائمة والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
17. دعم الوحدات الصحية المتنقلة والمحجزة في المناطق النائية.
18. تزويد المراكز الصحية بالاحتياجات الكافية من الأدوية.
19. مجانية المعالجة للمرضى المصابين بالأمراض المزمنة.
20. إخراج برنامج وطني لمكافحة المخدرات وإنشاء دور رعاية صحية خاصة بمكافحة الإدمان.
21. بلورة قانون قطاع الصيدلة يراعي مصلحة كل الأطراف.
22. مراجعة مدونة الدواء.

23. تفعيل بنود التغطية الصحية الشاملة.
24. وضع حد لظاهرة ترويج المواد الصيدلية المهروسة.
25. مراقبة المواد الكيماوية الصيدلية.
26. النهوض بقطاع الصناعة الدوائية.
27. التشجيع على البحث العلمي في المجال الدوائي.
28. تطبيق سياسة جديدة في المجال الدوائي من خلال تشجيع البدائل الدوائية والإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبية على القيمة المضافة للأدوية الضرورية المستوردة والمواد الأولية التي تستعملها الصناعة الوطنية.

عرض سكني متعدد يراعي إمكانات وحاجيات المواطن على أساس:

1. إعطاء الأولوية للقضاء النهائي على السكن الصفيحي، وتأهيل الأحياء المهددة بالسقوط عبر تخصيص 70% من مداخيل صندوق التضامن للسكنى لهذا الغرض.
2. مراجعة منظومة السكن الاجتماعي باعتماد تحفيزات مرتبطة بشمن البيع في حدود 5000 درهم للเมตร المربع.
3. إقرار ضوابط صارمة لتأطير الاستفادة من السكن الاجتماعي ومحاربة جميع أنواع المضاربة في هذا المجال.
4. إعادة النظر في قانون التعمير خصوصاً الجانب الذي يتعلق بالعقار على مستوى العلم القروي.
5. تسريع إصدار مخططات التهيئة الحضرية لتحقيق الضغط على سوق العقار.
6. تسهيل الولوج إلى التمويل عبر مضاعفة الدعم لصناديق الضمان.
7. هيكلة السكن العشوائي وصيانة جمالية الفضاء.
8. توسيع العرض في ما يخص السكن الاجتماعي مع ضمان ملاءمته للقدرات المالية للأسر.

التعليم الجيد للجميع، المنتج للمعرفة والمنسجم مع سوق الشغل

1. ضمان الحق في التعليم لجميع المغاربة.

2. ضمان الجودة على المستويين الكمي والكيفي بتخصيص 30% من ميزانية التعليم والرفع من قدرات الأكاديميات على مستوى صرف الميزانيات المخصصة لها.
3. تعميم التمدرس: 11-12 سنة ب: 99%، 12-14 سنة ب: 90%.
4. تقليل نسبة الهدر المدرسي بنسبة 75% خاصة عبر تعميم النقل المدرسي والداخليات بكل المناطق النائية (680 جماعة معنية).
5. تحسين حكامة المنظومة التربوية ومواصلة عملية تأهيل الموارد البشرية.
6. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع وضع برنامج أفضل لمراقبة البيداغوجية وتقليل كلفة التمدرس لفائدة الأسر في القطاع الخاص عبر تحفيزات ضريبية لفائدة الأسر.
7. وضع نظام لتحفيز الأساتذة في المناطق الريفية.
8. تشجيع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بين الجامعات والمدارس والبحوث وخاصة في المناطق الريفية.
9. الاعتناء بالتعليم العتيق والأصيل.
10. القضاء على الأمية بمنع ترسب أي تلميذ أو تلميذة في المراحل التعليم الأساسية.
11. تنفيذ إلزامية التعليم في الريف والأماكن النائية.
12. منح شهادات محو الأمية.
13. إشراك وسائل المعلومات والإعلام والدعابة والمساجد والجمعيات على دعم هذا المشروع.
14. إعادة النظر في ميثاق التربية والتكوين بالتقويم والتقييم.
15. مضاعفة الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية عبر تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: بابواه 100.000 طالب في سنة 2016.
16. وضع نظام للتعطية الصحية موجه لفائدة الطلبة 600.000 مستفيد بتكلفة 1 مليار درهم في أفق 2016.
17. الرفع من قيمة المنح الدراسية وضبط توزيعها على أساس معايير الاستحقاق (الوضعية الاجتماعية والتفوق).
- إننا في حزب النهضة والفضيلة نرى أن النموذج التنموي الجديد أمام مسؤولية عظمى تفرض علينا ضرورة امتلاك كامل الجرأة والمسؤولية في معالجة قضية كبرى تهم مصير المغرب

والغاربة، الذين هم في تيهان مهول بسبب نتائج منظومة تربوية تعليمية عجز البيت الداخلي عن التصدي لها.

للأسف الشديد لم تتحقق كل الأوراش الإصلاحية الأهداف المرجوة منها، بل لم تتمكن من بتجاوز الإشكالات البنوية العميقة لقطاع التربية والتكتوين، لذلك فلابد من إعداد خريطة طريق جديدة، فعالة ومبعدة متمثلة في الرؤية والتصور والتوجه الذي جاء به دستور 2011 ، من أجل النهوض والارتقاء بمنظومة التربية والتكتوين، ومن أجل مدرسة الجودة والإنصاف والارتقاء مع تفعيل اللامركزية والجهوية في تدبير شأن التعليمي.

المنظومة التربوية – التعليمية بالمغرب: الاختلالات الكبرى

- ارتفاع نسبة المدرسي حيث يتمكن 50% من المسجلين في الابتدائي فقط من الوصول إلى السنة النهائية إعدادي، وينقطع عن الدراسة سنويا حوالي 390.000، ففي الموسم 2007/2006 مثلا غادر المدرسة 180.000 تلميذ لأسباب غير الطرد أو الفشل الدراسي والسبب في ذلك ضعف مستويات تأهيل المدرسة العمومية، والفقر وتدني المستوى الثقافي وارتفاع تكلفة التمدرس.
- عدم تكوين المدرسين والمدرسات على الطرق البيداغوجية والتدريسية الحديثة.
- ضعف الكتاب المدرسي.
- عدم الاهتمام الكافي باللغة الأم: اللغة العربية أو الأمازيغية حسب المناطق والجهات.
- هناك فرق بين المدينة والقرية بالنسبة للتسجيل أو متابعة الدراسة.
- العزوف عن الالتحاق بالتعليم المهني والفنى.
- الاعتماد على الجانب الكمي وليس الكيفي.
- قلة المعالجين النفسيين والمستشارين التربويين.
- عدد المدارس سواء في الابتدائي والإعدادي والثانوي غير كاف بالمقارنة مع عدد التمدرسون.
- عدد غير كاف للجامعات والكليات المتخصصة في الطب والصيدلة والهندسة والطب البيطري وغيرها.
- عدم انفتاح المدرسة على محیطها الطبيعي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

- إدارة مدرسية ضعيفة ينقصها التكوين العلمي والنفسى والتربوي.
- تراجع مستوى التعليم ببلادنا حسب التقارير الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو؛ نتائج الدراسة الدولية مدى تقدم القراءة في العالم (LIRLS) نتائج الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS)، ونتائج الدراسة الدولية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ضمن برنامج (LISA).
- وبحسب تصنيف شنغهاي فإن الجامعات العربية كانت خارج ترتيب الجامعات الخمسين الأولى في العالم.

الرؤية التربوية والتعليمية:

- المبادئ الأساسية للمنظومة التربوية:
- عقائد الإسلام وأحكام الفقهية وقيمته الأخلاقية.
- نظرية تربوية صحيحة وموجّهة للتربية والتعليم الديني والدنيوي معاً.
- بـ التعلم بين الهوية والتنمية:
- الاهتمام والعناية باللغة العربية وكذلك الأمازيغية.
- الجمع بين هوية المجتمع المغربي وخططه التنموية بطريقة صحيحة وإيجابية.
- تفعيل دور الإنسان المغربي بكامل طاقته الكامنة وتغيير كافة مكنوناته المبدعة، وتوفير كافة عوامل نصخته اللغوية والثقافية والقيمية والتاريخية.
- تـ فلسفة تربوية إصلاحية:

لابد لأي مشروع إصلاحي تربوي من فلسفة تربوية واضحة وخيارات فكرية وحضارية نابعة من الهوية المغربية المتشبعة بروح الإسلام والعروبة والأمازيغية المتضمنة لصورة المواطن / الإنسان / الفرد المستهدف الأساس من عمليات التربية والتكوين الصانع للتنمية والديمقراطية.

السياسة التعليمية التي نود ممارستها هي عبارة عن حركة إصلاح جذرية في مجال التعليم، تتحقق بالضرورة عن طريق ربط التعليم بالتربية، فالتعليم بدون تربية لا يحقق الغاية، ذلك لأن التربية هي الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها تمرير كل القيم الممكنة التي تقوى العطاء وتحقق النتائج في كل الحالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتعليم بدون تربية هو الذي يوقع الكثير من

المسئولين في بران الرشوة والاختلاسات والوقوع في العديد من الممارسات التي تخرب المؤسسات وتصيبها بالإفلاس، ولو كانوا متعلمين.

فك كل المجتمعات المتقدمة تقدمت بواسطة التربية والتعليم، حيث تغلبت على الجهل والأمية، ودخلت إلى عوالم المعارف المتخصصة والتكنولوجيات الرائدة والابتكارات الذكية.

والتربيـة والتعليم يقتضيـان العمل بل الاعتمـاد بشـكل أـسـاسـي عـلـى اللـغـات الـوطـنـية الرـسـمـيـة، مع الانفتـاح عـلـى اللـغـات الـأـجـنبـية الـحـيـة وأـكـثـر تـداـولاـ وـاستـعـماـلاـ عـبـرـ العـالـمـ، وأـكـثـر إـنـتـاجـاـ لـلـعـلـومـ وـالـعـارـفـ وـالـآـدـابـ.

إن كل المجتمعات التي تعرف تقدماً ونجاحاً في شـتـى المـحـالـاتـ، تـقـدـمـتـ وـبـنـجـحـتـ بـاعـتـمـادـهـاـ عـلـىـ لـغـاتـ الـوطـنـيـةـ الرـسـمـيـةـ. أـمـاـ الدـوـلـ الـتـيـ اـسـتـبـدـلـتـ لـغـاتـ الـوطـنـيـةـ بـلـغـاتـ الـمـسـتـعـمـرـ السـابـقـ بـقـيـتـ فـيـ تـخـلـفـهـاـ وـتـرـاكـمـتـ أـزـمـاـتـهـاـ عـلـىـ هـذـاـ مـسـتـوـىـ، وـالـدـوـلـ الـإـفـرـيـقـيـةـ أـكـبـرـ دـلـيلـ عـلـىـ ذـلـكـ.

إن النموذج التنموي الناجح يجب أن تتوفر لديه الشجاعة والجرأة على تجاوز عقبة لغة التدريس، وتغليب الحس الوطني على الميولات العاطفية أو المصلحية أو التغريبية.

السياسة التعليمية النهضوية:

إن التعليم من أهم عناصر التنمية والنهضة في جميع الحالات، ذلك أن السياسة التعليمية هي استثمار للثروة البشرية في الطريق المستقيم، والمجتمعات التي لا تستفيد من ثروتها البشرية بصورة جيدة هي مجتمعات محكوم عليها بفقدان حظها في المنافسة والتقدم.

أ- مراجعة مناهج التعليم الأساسية من جديد، بما يتواافق مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع المغربي، ووفقاً لما يتم إكسابه للطلاب من مهارات.

المهدـلـ لـيـسـ فـقـطـ جـوـدـةـ التـعـلـيمـ وـإـنـماـ الإـبـدـاعـ فـيـ التـعـلـيمـ:ـ المـدـرـسـةـ الـمـبـدـعـةـ،ـ الإـدـارـةـ الـمـبـدـعـةـ،ـ الأـسـتـاذـ الـمـبـدـعـ وـالـكـتـابـ الـمـدـرـسـيـ الـمـبـدـعـ،ـ وـبـالـتـالـيـ التـلـمـيـذـ أـوـ الطـالـبـ الـمـبـدـعـ.

ب- إعادة تنظيم مرحلة التعليم الإلزامي:

- الابتدائي: 5 سنوات

- الإعدادي: 3 سنوات

- الثانوي: 3 سنوات

- ج- ضمان تكافؤ الفرص خاصة بعد الحصول على البكالوريا وإعطاءها القيمة الائقة بما باحتياز جميع المباريات بدون إجراء عمليات الاختيار انطلاقاً من النقط المحصل عليها.
- د- مجانية التعليم ورفع جودة المدرسة العمومية وتطوير إمكانياتها التكنولوجية وإدخال مقررات تعليمية لتطوير مهارات الطلاب نحو المشاركة وحرية التفكير والتحليل ونحوهم على الإبداع والاستقلالية في اتخاذ القرار.
- هـ- إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية التي تخرج المدرسين وتدربيهم على أحدث طرق التدريس التي ترتكز على الإبداع.
- و- وضع مواد اختيارية اعتباراً من الصف الخامس الابتدائي تساعد التلاميذ على التوجه للتعليم العام والفن في المراحل الأعلى وفقاً لاهتماماتهم وقدراتهم.
- ز- التوسيع في المؤسسات التعليمية الخاصة من خلال إدخال تشريعات قانونية تستهدف تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التعليم، وعلى الدولة أن تشتري الخدمات التعليمية حتى يتمنى للطلاب الفقراء أن ينالوا تعليماً في المدارس الخصوصية ويكون المعيار في استمرارهم هو النجاح والتفوق.
- ح- الاهتمام بالتعليم الفني وفق حاجيات السوق والتنسيق مع غرف الصناعة والتجارة والفلاحة والشركات.
- ط- إخضاع المدارس المهنية العليا التي تعمل على توفير أعمال وسيطة لتشريع قانون جديد وفق برنامج معين يمكنها من تخريج عماله وسيطة مؤهلة تأهيلًا عالياً.

متطلبات خاصة بالجامعة

ما ينبغي النظر إليه قبل تحديد المعيقات، هو تحديد المستقبليات، والغايات، وفق الأولويات والاحتياجات، وهو ما يتضمن جمع المعطيات الكافية والخاصة بالمرحلة السابقة؛ ثم لا بد من معرفة حقيقة التعليم العالي، وجوهره؛ فهو التعلم لأجل الوظيف، أم هو التعلم لأجل التثقيف، أم هو التعلم من أجل تطوير البحث العلمي وتطويره، أم هو التعلم لغاية الاندماج في المحيط الاقتصادي والسوسيوثقافي؟ أم أن التعلم بالجامعة ينبغي أن يستهدف هذا كله أجمع، وفق استراتيجية مقارباتية

تراعي كل حقل وغاية على حدة، فتُبَيَّنَ المخاطرات بحسب كل توجه يراد، دون إقصاء مطلب من كل تلك المطالب المتعلقة بالتعلم.

ثم إذا أردنا معالجة التعليم الجامعي، والبحث في آليات تنميته، وتطويره، والفقه بمعيقات تنميته وتطويره، فإنه ينبغي استحضار جملة عناصر لم يستطع اللقاء الوطني الأول المنعقد بمراكش السنة الفارطة، ولا الهندسة البيداغوجية المقترحة، ولا دفتر الضوابط البيداغوجية الذي أرسل إلى الجامعات والكليات هذه السنة بقصد النظر فيه، أن يستحضرها، أو أن يتمثل خطورة المقترح فيها جميعاً.

ونقترح في هذا الصدد:

* تبني مقتضيات المادة رقم 1 من القانون 01.00.

* فتح أكثر من جامعة في كل جهة من جهات المملكة، وكلية أو أكثر في كل إقليم. إنشاء كليات الطب والصيدلة وبجوار كل كلية مستشفى جامعي وأحياء جامعية لايواء الطلبة، وتزويدها ببنيات تحتية تستجيب لمواصفات الجامعات في الدول الراقية.

* التفكير في إيجاد صيغة أكثر فاعلية لمعادلة الشواهد العلمية الوطنية بالشواهد العلمية غير مغربية.

* وضع نظام للاقتراض لطلاب الجامعات يمكنهم من تغطية مصاريف الدراسة ومن العيش في وضع ملائم، وتحديد أسس ومبادئ صرف المساعدات التي تقدم للطلاب الفقراء.

* التعديلية اللغوية على أساس المردودية الاقتصادية والمادية والعلمية والروحية والاجتماعية والنفسية والأمنية، لا على أساس سياساوي أو ديماغوجي.

* إعادة النظر في بعض مواد القانون المنظم للجامعة الذي تم تزيله على عجل سنة 2000م، دون مراعاة خصوصية كل كلية ومخرجاتها، وكل معهد ومخرجاته، ودون استشارة أهل العلم من المغاربة، ظلت بعض بنود هذا القانون في واد وواقع التعليم الجامعي في واد آخر: مثلاً، أين الجامعة من تطبيق بنود المادة 18 من القانون 01.00؟، وقد تضيع مصالح مخرجات كلية مثل كلية الطب، في إطار هذا التيه القانوني (راجع الملفات المطلوبة لأساتذة كليات الطب وطلبتها).

* من أجل الإصلاح يجب تعريف خصوصيات المعاهد العليا والكليات؛ خصوصيات المؤسسات الجامعية، يجب استشارة أهل الاختصاص: الإصلاحات السابقة والقائمة جاءت على مقاس واحد ولم تكتثر لاختلاف الأجسام والأحجام.

* وضع نظام أساسي للعاملين في الجامعة المغربية، في إطار الوظيفة العمومية، يحول دون تفسيئ الجامعيين، ودون إيجاد حلول منصفة لملفاتهم المطلوبة.

* فحص النظام الأساسي المنتظر في مشغل وطني من لدن أهل الاختصاص المشهود لهم بالخبرة والإنتاج العلمي.

* وضع نظام بيداغوجي يسهم في بلورته أهل الاختصاص الخبراء، كل في مجاله، على أن يمر على أنظار هيأكل الكليات والجامعات، وعلى أنظار، مشغل وطني يؤطره أهل الاختصاص المشهود لهم بالخبرة البيداغوجية والإنتاج العلمي، العجلة في تنزيل الإصلاحات وربطه بالسياسوية تفسد ولا تصلح.

* توطين توصيف مواد المسالك في موقع الكليات، وكذا دروس الأستاذة ومحاضراتهم، ومنع بيع الكتب المقررة والمحاضرات للطلبة.

* إشراك خبراء الجامعات في تطوير المناهج وجعلهم ضمن لجنة خاصة دائمة تعمل تحت مظلة وزارة التعليم العالي.

تشجيع البحث العلمي، ومن أولوياته:

● بناء فرق البحث والمخترفات على أساس وجود مشاريع منتجة اقتصادياً أولاً: تعول الجامعة على موارد منها "المحاصل والأرباح المتأنية من القيام بالأبحاث ومن تقديم الخدمات ولا سيما منها أعمال الخبرة" (انظر: بنود المادة 18 من 01.00)، ولللاحظ أن الجامعة لم تستطع التأهل مادياً ومكثت تفتات على الخزينة العامة في جل ميزانيتها، إن لم نقل الكل. ولم تستثمر خبرة أطراها وقد تنهج نحو مؤسسات أخرى في الاستعانة بخبراء أجانب، فتدفع لهم بدل الخدمة، وكان عليها أن تجعل موارد الخبرة من المكاسب الاقتصادية للجامعة.

● رفض مشاريع البحث الوهمية التي لا يتتوفر أصحابها على مشروع علمي واضح ومنتج، ويتوافق وبدقة مع بنود المادة 18 والمادة 1 من القانون 01.00.

● الحاجة إلى بنك معلومات يعرف بالإطار العام لمشاريع المخترفات بالصيغة التي تضمن وجود عمل تشاركي، وتبادل الخبرات، وتلافي تكرار المشاريع التي لا تشترط السرية في تنزيلها وإنجازها. مثلاً يحدث أن يبحث في كليات الآداب أكثر من طالب في نفس الموضوع، وأن يشتغل أكثر من طالب في تحقيق نفس المخطوط، وأن تشترك أكثر من وحدة في المضمون.

● قام نظام L M D على عمد منها مد الجسور، ولللاحظ في الإصلاح الجاري، أن جسور مقطوعة بين معظم فرق المختبر الواحد، وبين معظم مختبرات الكليات والجامعات.

- التعامل مع المختبرات المنتجة وفق القانون السابق الذكر وتبني اختراعاتها وتسويق إنتاجها.
- توفير الحماية الفكرية والمعنوية للمحترع وجعله ينتفع ماديا من المردودية الاقتصادية للمنتج.
- من المختبرات ما يشتغل دون مشروع، ومن فرق البحث ما يراعى في بنائها وجود البشر لا العلم، وما يميزها شغل الطلبة بمواضيع غير محددة الأهداف ولا القيمة وقد تكون مسبوقة، وفي بعض فرق البحث المنتجة يداوم الطلبة والأساتذة على البحث تحت إكراه براءة الاختراع والنشر في مجلات محكمة دوليا لتتسنى مناقشة الأطارات، والحصول على الشواهد العلمية، ولتسنى إعادة الاعتماد، وفي بعض الكليات يعتمد فريق البحث ولا يجد مكانا في بنية الكلية، ومنها من يتوفّر على مكان ولا يجتمع، ولا يستقبل الطلبة إلا تحت إكراه القيام بتكونيات، وهذه التكونيات يتم إنهازها على أساس عدد الساعات المطلوبة إداريا، لا على أساس الإنتاجية العلمية وثارها، فالرغبة والتحفيز من أسس التعلم.
- تعتمد فرق البحث المنتجة والمختبرات، وتشتغل دون وسائل بسبب تأخر الدعم المادي من الدولة طبعا لا من الجامعة.
- من المختبرات ما لا ينتج ويتوصل بالدعم.
- إعادة النظر في طريقة الدعم للمختبرات بالشكل الذي يضمن؛ من جهة إنهاز المشاريع المنتجة المحددة الأهداف والانعكاسات والمردوديات، ومن جهة أخرى حفظ المال العام وترشيده في إطار الوعي بالمسؤولية وربطها بالمحاسبة.
- تفعيل هيأكل الكليات والجامعات.
- احترام القوانين المنظمة للهيأكل ومحاسبة كل من سولت له نفسه تجاوزها.
- تراعى في اختيار المسؤول الخبرة والكفاءة الإدارية والعلمية.
- من عُمُد التنمية: الاستثمار في الإنسان؛ بعض الكليات والمعاهد العلمية العليا، ذات الاستقطاب المحدود، تتنج الكفاءات التي تشرف البلاد والعباد، غير أن منها من يصطدم بصعوبة ولوج سوء الشغل، فيعيش تحت رحمة البطالة، وبعض الكفاءات يهاجر بحثا عن العمل.
- من معicات التنمية في المجال الجامعي: غياب هيأكل حقيقة وتمامة بمحالس الكليات والجامعات وتفعيل عمل لجانها، ولا سيما ما تعلق بالفاعل الضامن لإدماج الجامعة في محيطها، وبالتمثيلية الحقيقة للطلبة.

الأمن الروحي للمغاربة

عدم التفريط في المكتسبات الدستورية في هذا الشأن وذلك بناء على ما يلي:

- إن المملكة المغربية دولة إسلامية، والإسلام دين الدولة، والدولة، تضمن لكل واحد ممارسة شؤونه الدينية؛
- وإن الإسلام يتبوأ مكان الصدارة في الهوية المغربية؛ وإن إمارة المؤمنين ضمانة لحرية ممارسة الشؤون الإسلامية؛
- وإن المجلس العلمي الأعلى هو الجهة المؤهلة لإصدار الفتاوى استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف ومقاصده السمححة، بالإضافة لتمثيليته في مجلس الوصاية، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمحكمة الدستورية.

ترسيخ ودعم الخطابات الدينية الإسلامية المعتدلة بناء على:

1. أن الإسلام مرجعية روحية وقيمية للمغاربة مع العمل على إعلاء بعده الأخلاقي في المجتمع وترسيخ الأسس والثوابت الوطنية، عقيدة وهوية ومؤسسات؛
2. دعم وتقوية الخطابات الدينية المعتدلة المعززة لوحدة المغاربة وإمارة المؤمنين لمرجعية دينية موحدة؛
3. دعم وتقوية الخطابات الدينية الإسلامية الساعية للتجدد باستيعاب القيم التراثية وتحديثها وتأویلها بشكل يجعلها في خدمة مشروع التجديد وإصلاح الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.
4. دعم وتقوية الخطابات الدينية الإسلامية المؤمنة بمبادئ التسامح الديني والقبول بمظاهر التعدد والاختلاف الثقافي كضرورة لإرساء مجتمع حضاري ومعاصر وحل مشاكله سيما في إطار مؤسسات سياسية ديمقراطية تعبر عن إرادة الأمة وتؤمن استقرارها.
5. دعم الخطابات الإسلامية التي تظهر الوعي المطلوب بحاجات الأمة الإسلامية في الإنتاج والتقدم الصناعي والزراعي ومواكبة التكنولوجيات الحديثة وتنميتها والأخذ بالأسباب التي أدت إلى تفوق الغير.
6. دعم الخطابات الإسلامية التي تساهم في التنمية والاهتمام بكرامة الإنسان باعتباره قيمة عليا، والتي تساهم أيضا في تعزيز قيم المواطنة الصادقة والملتزمة.

7. دعم الخطابات الإسلامية التي تسعى إلى تحرير الإنسان المسلم من قبضة أفكار التعصب، ونبذ العنف، ودعم الأخوة الإنسانية والتسامح والتعارف والتعايش والتدافع وتبادل المنافع والمصالح، ونبذ العصبية وإشاعة قيم الرحمة والمحوار والإيمان بالعلم والمعرفة والإبداع والقبول بلغة الاختلاف وثقافة الشورى والديمقراطية.

إعادة هيكلة الطرق الصوفية

وإيلاء العناية الخاصة بمدارس التعليم العتيق والأصيل :

1. اعتبار الطرق الصوفية ومدارس التعليم العتيق والأصيل محاضن للعلم الشرعي والتربيـة الروحية وتركية النفوس وإعداد المواطن الصالح المتثبت بقيمه الدينية والوطنية في إطار الثوابـت المنصوص عليها دستوريا.

2. السعي لتفعيل هذه المؤسسات باعتبارها رافدا من روافد التنمية الإنسانية والتربية على المواطنة الصادقة والمتزنة بالثوابـت الدينية للأمة المغربية وفي مقدمتها إمارة المؤمنين والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية.

3. اعتماد مقاربة مجالية بتنسيق مع الجهات الوصـية للرفع من مرد ودية وفعالية هذه المؤسسات لترسيخ القيم الإسلامية في المجتمع للإنخراط في مشروع الإصلاح، أخلاقيا وثقافيا وسياسيا ومؤسسـاتـيا وذلك في سياق صون الشخصية الحضارية الإسلامية المغربية وحفظ ريادة المغرب وإشعاعـه الروحي واستمرار جسور التواصل الديني الإسلامي مع عمقـه الإفريقي والعربي والإسلامي وال العالمي.

4. اعتماد مقاربة مجالية كذلك بتنسيق مع الجهات الوصـية بمساهمـة هذه المؤسسـات في تدعـيم الأمـن الروحي للمغارـبة وحماية شخصـيتـهم من الغـلو والتـشدد والغـزو الثقـافي والـفكـري.

تشبيب مؤسسات المجالس العلمية

وإعادة النظر في وضعية الأئمة والخطباء والقيمين الدينيين

1. اعتبار المجالس العلمية والمجلس العلمي الأعلى حصـونـا للدفاع عن الإسلام وحماية عقائده وعباداته وأخلاقـه ونصـوصـه من التـطاول عليه.

2. اعتبار أن الإسلام السنوي الملكي يشكل ثابت الأول والأساس للأئمة المغربية إلى جانب الملكية الدستورية والهوية الوطنية والاختيار الديمقراطي والمكتسبات في مجال الحقوق والحريات.
3. الحاجة الماسة لدعم هذه المجالس بالأطر الشابة والنخب الدينية والفكرية والثقافية التي من شأنها المساهمة في الانفتاح على المجتمع وقواه الحية للانصهار في بوتقة الإصلاح الشامل إنطلاقاً من الدستور الجديد الذي يمثل النواة الصلبة للمشروع الاجتماعي الديمقراطي.
4. اعتماد مقاربة مساهمة المجالس العلمية في صون الشخصية المغربية من الغلو والتشدد والغزو الثقافي والفكري ومواجهة التيارات المنحرفة المهدامة التي تستغل ثقافة المواطن الضحلة والضعيفة في المجالات الدينية والثقافية.
5. اعتماد مقاربة مجالية وتنسيق مع المجالس العلمية والجهات الوصية لرفع من المردودية العلمية والشرعية والثقافية والفكرية للأئمة وخطباء المساجد والقيمين الدينيين.
6. وضع استراتيجية وخطة طبقاً بالدرج لدراسة الأوضاع المعيشية لهذه الفئة، وإيجاد الحلول الناجعة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وقدرتهم التراشة.

دعم جامعة القرويين بالأموال الواقعة المرصودة لها وذلك على أساس

1. اعتبار جامعة القرويين صرحاً من الصروح العلمية الشرعية الإسلامية الرصينة، المنتجة للفعاليات العلمائية ذات الثقافة الشمولية التي تؤهلها للتصدي للفتوى والمساهمة في الإصلاح الديني والعقائدي.
2. دعم هذه المؤسسة العلمية بالأطر التربوية واعتماد استراتيجية بتنسيق مع الجهات الوصية للنهوض بها عمريانياً وبحثياً وعلمياً.
3. اعتماد خارطة طريق وتشاور مع كل الطاقم الإداري والتربوي لرصد الإمكانيات المالية الإضافية والبشرية للنهوض بها، وإعادة إشعاعها العلمي والتربوي والإصلاحي.

سن ثقافة مالية عصرية وفق المبادئ الإسلامية على أساس

1. تطوير المتوجات المالية الإسلامية، وتفعيل القواعد الشرعية في الحالات الاقتصادية والمالية.
2. الاستفادة من محسن النظام المالي والبنكي الإسلامي على أساس مبدأ المشاركة في الإنتاج وتوزيع الأرباح وعلى أساس أن القروض الربوية لا تشجع على خوض غمار معركة التنمية.

3. اعتبار المعاملات المالية الإسلامية وسيلة ادخار في اتجاه الاستثمار.
 4. تكريس قاعدة الغنم والغنم لها من أهمية في المعاملات المصرفية الإسلامية، على أساس حصول المصرف على ربح أو عائد أو عوض، وعلى أساس أيضاً أن النفع أو الكسب يكون بمقدار تحمل المشقة والتكاليف.
 5. اعتبارات العلاقة الرابطة بين الأبناك الإسلامية ومود يعها علاقة مشاركة وليس علاقة دائنة ودينونة كما هو الشأن في الأبناك التقليدية.
 6. تطوير أهداف البنوك الإسلامية ونقلها من الاعتماد على الاستثمارات القصيرة الأجل كالمرابحات (البيوع) إلى أنظمة استثمارية، تساهم في التنمية الاقتصادية على أساس المشاركات في الربح والخسارة، وفق بعض الصيغ المستمدة من الفقه الإسلامي كالمساقات والاستصناع والمزاعة.
 7. الاهتمام بصغر المدخررين والحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة وصغر المزارعين، وتحث الراغبين منهم في الاستثمار مع الأبناء الإسلامية على أساس تقبّله المخاطرة وإقناعهم في حالة بحاجتها بتحقيق عوائد مغرية.
 8. العمل على تنمية العالم القروي والقطاع الفلاحي وتشجيع الفلاحة الصغرى والمتوسطة من التمويلات الإسلامية المناسبة كبيع السلم والمزارعة والمساقات وغيرها.
 9. إنشاء بنوك إسلامية للتعاونيات الفلاحية، وتبني إستراتيجية البنك المواطن الذي أساسه، النمو مع المجتمع لا على حساب المجتمع.
 10. إحداث صندوق للزكاة وللتكافل الاجتماعي ضمن تبني الثقافة المالية الاقتصادية العصرية وفقاً للمبادئ الإسلامية والدفع في اتجاه التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة والاستفادة من محسن النظام المالي البنكي الإسلامي.
- ولإنجاح هذه التجربة فإننا نقترح الدفع في اتجاه:**
1. إيجاد الأرضية القانونية والترسانة التشريعية التي تنظم وتتواءم مع طبيعة التمويلات الإسلامية.
 2. توفير الإجراءات الحماية لكي تمارس البنوك الإسلامية نشاطها في أحسن الظروف.
 3. إقناع بنك المغرب وبتنسيق مع الجهات الوصية بإعادة النظر في الضوابط والمعايير المطبقة بحق بعض الخدمات البنكية الإسلامية بخصوص آليات الرقابة المطبقة على البنك التقليدية.

استثمار بعض مداخيل الأوقاف في مشاريع لفائدة الفقراء ودعم وتشجيع السياحة الروحية

1. مساهمة الوقف عبر التاريخ في تأمين الحاجات الأساسية للمجتمعات الإسلامية ولفئاتها المعوزة.
2. اعتباره ركيزة أساسية لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أو على الأقل الحد من تفاقمها.
3. وظائف الوقف كثيرة ومتنوعة، شملت مجال الشعائر التعبدية- التعليم- العلم- التطبيب- الرعاية الصحية- الخدمات العامة وأعمال التضامن الاجتماعي على اختلاف أنواعها.
4. إن أسمى وظيفة للوقف هي كونه في أصله "عطاء واهتمام بالأخر، إضافة إلى أنه يرتبط في غالبه بتلبية حاجات جماعية لا تقتصر على بناء المساجد بل وتحتضن كل ما يحتاجه الإنسان على وجه هذه الأرض".
5. الوقف جزء من الثروة الوطنية يحتاج إلى استثمار وحماية، تجنبانه: الآثار السلبية اقتصادياً ومقاصدياً.
6. من وظائف الوقف النهوض بالأوضاع المعيشية للفقراء والمعوزين وذوي الحاجة، على أساس استراتيجية تضامنية، تعود بالفائدة كذلك على الأموال الحبسبية وحمايتها من الضياع والتلف والتطاول والتراخي.

السياحة الروحية

1. اعتبار السياحة رافداً من روافد التنمية المستدامة.
2. اعتبار السياحة الروحية مجالاً حيوياً غير منظم وغير مهيكل.
3. اعتبار السياحة الروحية أداة تلعب أهمية بالغة بالتعريف بالتاريخ الحضاري المغربي ورموزه الدينية وما ترثه العمranية.

إن الحاجة ماسة لوضع خريطة طريق بقصد النهوض بهذا القطاع الحيوي وذلك عبر:

1. سن قوانين منظمة ومهيكلة لهذا القطاع.
2. وضع استراتيجية اندماجية قطاعية لاستيعاب السياحة في شموليتها للسياحة الروحية وتشجيعها والتعريف والنهوض بها.

الأسرة نواة التنمية

تفعيل قيمة المرأة في المجتمع وقيمة الشباب والطفلة وذلك على أساس:

عملاً بمبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة:

1. العمل على تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء.
2. تفعيل تكافؤ الفرص بين الجنسين، وإن المكاسب بحسب الجهد والإمكانيات.
3. تفعيل النظرة التكاملية للأسرة على أساس أن قوة المجتمع المسلم تكمن في نواة الأسرة، وعلى أساس النظام الأسري والتضامني العائلي في الإسلام.
4. التفاعل الإيجابي والخلق مع المكتسبات التي تحققت للمرأة، وما أفرزته المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة مع إبداء التحفظ على الأبعاد الفلسفية والإيديولوجية المتعارضة مع مقاصد الشريعة الإسلامية.
5. تحصين المجتمع من الظواهر السلبية التي مسّت الأسرة المغربية وإيجاد حلول للحد من ظاهرة العزوف عن الزواج والعلاقات الجنسية خارج نطاق العلاقات الشرعية.

الاهتمام بالشباب، وذلك على أساس ما يلي:

1. اعتماد مقايرية لمشاركة الشباب في عالم اليوم، بتعزيز دور الشباب والنادي السوسيو الرياضية للقرب: بناء 1000 نادي موزعة على التراب الوطني بكلفة إجمالية بـ 1 مليار درهم.
2. اعتماد مقايرية مجالية بين القطاعات الحكومية لحل معضلة بطالة الشباب.
3. تدعيم البحث العلمي للطلبة الباحثين من أجل استكمال دراستهم وبخثهم.
4. إحداث خمسة مراكز كبرى للاصطداف تفوق طاقتها الاستيعابية 500 سرير باستثمار يناهز 150 مليون درهم.
5. التأثير الجيد وحمايتهم من الانحراف.
6. تحسين ظروف الطلبة المعيشية والدراسية والزيادة في المنح.
7. إدماج الشباب في الهياكل الحزبية والتسوية من أجل إنتاج نخب سياسية وفكرية وثقافية واقتصادية.
8. إحداث ثلاثة مراكز كبرى للشباب، طاقتها الإيوائية 2000 سرير بتكلفة تناهز 600 مليون درهم.

إن مرحلة الشباب تعتبر مرحلة أساسية في مراحل عمر الإنسان لذا وجب الاهتمام بها خصوصاً أنها تعتبر المحرك الأساسي لكل التحولات المجتمعية.

وهذه التحولات تدرج بين الإيجاب والسلب بدرجة الاهتمام بالشباب وتنشئته الاجتماعية، فإذا كان الاهتمام مكثفاً ومدروساً وهادفاً ستكون التحولات المجتمعية التي يكون الشباب محورها إيجابية واعدة، وبعكس ذلك إذا أهملت هذه الفئة الهامة من المجتمع ولم يهتم بتكوينها وتربيتها وبنائها بناءً إيجابياً تنقلب إلى عنصر معرقل للتنمية والتطور.

حماية الطفولة، وذلك على أساس:

1. تأمين حقوقها الأساسية في الغداء والتطبيب والتربية.
 2. سن التشريعات الكفيلة لحمايتها في الانحراف الاجتماعي والأخلاقي.
 3. تأسيس برامج تربوية لتأهيل الأطفال الحانحين ودعم المؤسسات القائمة ذات الصلة.
 4. إشاعة ثقافة كفالة الأيتام ورعايتهم واعتماد وتنفيذ سياسات خاصة بأوضاع الطفولة المشردة والمعاقفة.
- وجب الاهتمام بالطفولة والتركيز على تنشئتها الاجتماعية حتى يكون بنيان المجتمع سليماً انطلاقاً من نواته الأساسية.

لذا علينا تخطيط برامج هادفة ومراعية لهذه الخصوصيات حتى نستطيع العبور بالطفل إلى مرحلة الشباب بطرق سليمة، ويكون مرتبطاً بهويته وقدرها على استيعاب وسائل التطور الإنساني علمياً ونفسياً.

إنعاش قطاع الرياضة:

لا يخفى على أحد اليوم أن الرياضة أصبحت من الروافد الأساسية للتنمية ولتسويق صورة الوطن في المحافل الدولية.

لذا أصبحت جل الدول تعيرها اهتماماً بالغاً منذ حداثة سن أفرادها لغايتين أساسيتين:

أولاً: لتعظيم الصحة الجسدية ثم النفسية والعقلية بين كل المواطنين، فالانخراط في الممارسة الرياضية يحمي الفرد من الانسياق وراء كل الانحرافات التي تؤدي به لأن يكون مواطنا سلبيا وعالما على مجتمعه.

ثانيا: تطوير الرياضة إلى المستوى العالمي حتى يكون الممارس قادرا على المنافسة العالمية ورفع رايته الوطنية في الحافل الدولي.

ولتحقيق هاته الغاية: نرى أنه من الواجب الاهتمام بالرياضة المدرسية وإحداث مدارس رياضية تحضن الأطفال منذ نعومة أظافرهم في مختلف التخصصات وهذا هو المسلك الذي يمكننا من اكتشاف المواهب الرياضية القادرة على فرض نفسها وطنيا ودوليا.

كما ينبغي الاهتمام بالجمعيات الرياضية بالأقاليم ودعمها حتى يكون متوجها الرياضي قادرا على الانخراط في منتخبات وطنية تستطيع أن تبرز في مختلف التخصصات على المستوى الدولي.

المغرب المتعدد ثقافيا

ترسيخ مبادئ التعدد والتنوع اللغوي والثقافي:

1. رفع الميزانية العمومية المخصصة للقطاع الثقافي من مجموع الميزانية العامة.
2. الرفع من قيمة الإنفاق العمومي المخصص للثقافة ليبلغ 1 مليار ونصف درهم سنويا، والارتقاء بمبانع دعم الأعمال الثقافية.
3. ضمان الحقوق الثقافية للمواطنين.
4. اعتماد مقاربة ثقافية مندمجة تحفظ للثقافة المغربية مقوماتها الأصلية وتعزيز افتتاحها على القيم الكونية.
5. اعتماد إستراتيجية تحقق إشعاع النموذج الحضاري المغربي بكل المادة الثقافية والفنية والأدبية المتعددة المشارب والمتنوعة التعبيرات.
6. اعتماد سياسة لغوية تضمن الارتقاء باللغات الوطنية والافتتاح وتملك اللغات الأجنبية وإخراج المجلس الوطني للغات إلى حيز الوجود.

7. وضع قانون تنظيمي يحدد كيفيات إدراج الأمازيغية في كل مناحي الحياة، مع اعتبار جميع المكاسب المتحققة خلال العقد الأخير المنصرم، وفق جدول زمنية معقولة مع مراعاة الحالات ذات الأولوية.
8. التعاون المشترك مع كل الفاعلين السياسيين والمدنيين والإعلاميين من أجل إنجاح إدراج الأمازيغية في الفضاءات العمومية.
9. بالحفاظ على الذاكرة الوطنية والتراث الثقافي وأرشيف المغرب.
10. تقريب الخدمة الثقافية من المواطن من خلال تعزيز البنية التحتية.
11. دعم الصناعات الثقافية وتأهيل المقاولة الفنية وإشراك القطاع الخاص في تمويل الفعل الثقافي.
12. ضمان حقوق الفنانين ودعم مختلف إشكال الإبداع الفني والثقافي.
13. وضع إستراتيجية وطنية لدعم القراءة عبر تعميم المكتبات بمختلف المدن في إطار تشاركي مع الجماعات المحلية.
14. فهرسة محتويات المخابر والمخطوطات التي تجاوزت عددها 31000، وإعادة جمعها لحمايتها من التلف، والسرقة.
15. العناية بالمطبوعات الحجرية، وتوقيع اتفاقيات مع المكتبات الخاصة ومكتبات الروايا.
16. تحقيق المخطوطات عبر إنشاء لجن وطنية وتحفيزها ماديا، ودعم فرق البحث والمخترعات الجامعية التي تعنى بتحقيق التراث.
17. ترميم المخطوطات المهدمة والتعریف بقيمة المخطوط بكافة الوسائل.
18. القيام بجرد وطني لجميع الآثار التاريخية.
19. ترميم الواقع التاريخية.
20. إعداد كتيبات بالواقع التاريخية والتعریف بها.
21. العناية بالموقع الأثري، وجعلها موردا اقتصاديا، ووسيلة من وسائل تنشيط السياحة الفنية والثقافية ببلادنا، وأداة للتعریف بتراثنا.
22. تقنيات الاستثناءات للمحافظة على التراث من التدمير أو المساس به.
23. عدم التساهل مع مهربى الآثار.
24. إعادة الاعتبار للفن الحقيقى بعيد عن إشكال الابتذال ومراجعة الطرق التي تنظم بها مهرجانات المدن.
25. تمويل الأعمال الفنية الهدفة واستبعاد التي تمس بالتوابث الدينية والوطنية.

26. تشجيع الجمعيات الأدبية والثقافية في نسيج جمعيات المجتمع المدني.
27. تنشيط المراكز الثقافية والفنية في المدن والأقاليم وتشجيع المؤلفين والفنانين المغاربة على الإبداع.
28. اعتبار الثقافة والفنون بصفة عامة روافد مهمة للتنمية المستدامة.

مغاربة العالم: شريك أساسى في النقلة التنموية

لقد أعطى الدستور الجديد خاصة الفصول 16-17-30-18-163، للجالية المغربية المقيمة بالخارج مكانة مرموقة من حيث الحقوق والإمكانات القانونية للمشاركة في التنمية السياسية والثقافية والاقتصادية للوطن الأم، وعليه فالمطلوب هو تبني استراتيجية واضحة المعالم والأهداف والوسائل للنهوض بأوضاع جاليتنا بالخارج وطرح مشاكلها بكل موضوعية وإنجاد الحلول الناجعة لها، في سياق إحداث تحول في المنهجية المتبعة في التعاطي مع هذه الفئة الهامة من أبناء الشعب المغربي، ويأتي في مقدمة الإجراءات اللازم اتخاذها، تقييم أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بكافة حقوق المواطن التي يكفلها دستور وقوانين البلد، خصوصا توسيع حق الانتخاب والتصويت والتمثيل في المؤسسات الاستشارية والنيابية، والقطع مع التصويت بالوكالة لأن من شأنه تشجيع الفساد، وهنا لا مفر من التصويت عبر بوابة إلكترونية مخصصة لهذا الغرض، مadam لا يوجد في قوانين المغرب نص يحرم المغاربة من حقهم الانتخابي ترشحها وتصويتها.

والمأمول هو إعطاء دور أكثر من اقتصادي لجاليتنا بالخارج، وذلك بعدم إقصائهم من ممارسة حقهم في المشاركة في تسيير الشأن العام ببلدهم المغرب، ومنحهم كافة الحقوق المدنية والسياسية التي يستفيد منها إخوانهم المقيمين بالمغرب.

خاتمة



إن الشعوب والمجتمعات لا تقاد بوفرة عددها ولا بكثافتها السكانية، ولا بتوفيرها على الموارد الطبيعية فقط، فليست الأمة الأكثر عددا هي الأرقى أو الأفضل، وليس كل مجتمع يمتلك ثروات وموارد مادية وطبيعية أكثر هو الأقوى أو الأفضل، بل إن هناك مجتمعات تمتلك ثروات، لكنها لا تحسن التصرف في ثرواتها ومواردها، لأن هذا يحتاج تحديدا إلى الكفاءة.

ولذلك فإن كثيرا من الدول النامية تعوم على بحر من الإمكانيات والموارد الطبيعية، لكنها تعيش خلفا فظيعا، بينما دول أخرى تقل فيها الموارد الطبيعية، لكنها دول متقدمة بمجتمعات متقدمة، والمقياس هو بالقوة النوعية، والقوة النوعية تمثل في الكفاءات والقدرات، فالمجتمع كلما كانت فيه كفاءات أكثر وقدرات أوسع كان أقوى وأقرب إلى مراقي التقدم ونيل الاحترام بين المجتمعات الأخرى.

ومن هنا يمكننا الجزم، بأنه لا مجال للحديث عن نموذج تنموي فعال ومنتج في شموليته، إلا بتوفير الكفاءات القائمة على تحقيقه وإنجازه، وهو الأمر الذي ما فتئ صاحب الحاللة الملك محمد السادس يشير إليه في أكثر من خطاب توجيهي سواء إلى الأمة أو إلى مختلف القطاعات المكلفة بتدبير شؤون الأمة، حيث نبه جلالته

أكثر من مرة إلى ضرورة الاهتمام بالعوامل المساعدة على تنمية المجتمع وازدهاره، وقد وضع يديه في كل خطاباته على التقصير الحاصل والاحتلالات الواردة في تنفيذ المشاريع، دون أن يغفل العوامل الذاتية والموضوعية، السياسية منها والتدبيرية، المتبعة في هذه الاحتلالات، سواء تعلق الأمر باختيار الكفاءات أو تشكيل النخب أو طرق التدبير والإشراف على تنفيذ وإنجاز المشاريع.

وأملنا أن تساهم اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد النموذج التنموي الجديد، في بلورة رؤى وتصورات قادرة على صياغة مستقبل أفضل لبلادنا، بما يمكن المغرب من السير قدما نحو مصاف الدول المنتجة لمشروعها الوطني الديمقراطي، والمتبوعة لملائتها اللاحقة بها بين الأمم.

